مجلس المستشارين
مجموعة العمل التقدمي

الرباط في: 12/05/2017
رقم السؤال: 1 824

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع :سؤال شفوي حول بطء محرك الاستثمار

نوع السؤال: عادي

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

إن الجهد الاستثماري في المغرب هو عمومي بالأساس، ومن شأن التسريع بالإصلاحات ومعالجة الآجال المفرطة للأداء، طمأنة الجهات الفاعلة ودفع القطاع الخاص إلى الانخراط أكثر في الدينامية الاستثمارية.
فبعد عشرة أشهر من اجتماع غير مسبوق بين مؤسسات القروض والمقترضين لمواجهة ضعف الاستثمار، فشركات القطاع الخاص ما زالت خجولة في انخراطها. والمقاولات الصغرى والمتوسطة ما تزال خارج هذه الدينامية. كما أن القدرة على تعبئة الأموال داخل الأسواق المالية ما زالت ضئيلة وغير مؤثرة.
ومن شأن تعديل معايير الولوج إلى أسواق رأس المال تشجيع الشركات الصغرى والمتوسطة على البحث عن مصادر تمويل واسعة، وتطوير مصادر أخرى للتمويل مثل الأسهم الخاصة private equity.
ورغم بعض التحفيزات الضريبية التي اعتمدت سنة 2016، فشهية الشركات الخاصة لم تفتح بعد على الاستثمار بشكل قوي. والشركات الخاصة تتوقع عند الإقدام على فعل الاستثمار توقعات للأرباح بأقل المخاطر: وهو ما يعني استعادة الثقة.
لكن انخفاض معدل النمو إلى مستوى 3.2 % كمعدل منذ سنة 2012 وتمديد آجال الأداء المفرط بين المقاولات تؤجج من أجواء الانتظارية والترقب. وهي أجواء لا تشجع على استرجاع الثقة والرغبة في الاستثمار المنتج. ويبدو أن آجال الأداء قد توسعت لتصل إلى 5 وحتى إلى 7 أشهر كمعدل. والتأخر الطويل في الأداء والتماطل يؤديان حتما إلى فشل المشاريع الاستثمارية، وخصوصا بالنسبة للشركات والمقاولات الصغرى والمتوسطة. كما أن عدم استفادة الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية من الاستثمارات بالدرجة الأولى تضعف الجهد الحكومي في هذا المجال.
وفي الوقت ذاته، يبدو أن تحسن الوضع الاقتصادي في أوروبا، وخصوصا في اسبانيا وفرنسا – الشريكان الرئيسيات للمغرب – قد ينشط الصادرات الوطنية ويعزز مناخ الاستثمار. فالطلب الخارجي الإضافي المتوقع يصل إلى ثلاث أضعاف ما كان عليه في سنة 2016 ويقدر ب 1.8 مليار أورو (أي حوالي 19 مليار درهم) و 70 % من هذا الرصيد يتموقع بفرنسا واسبانيا. ومن المتوقع أن تستفيد قطاعات الصناعات الغذائية والنسيج والمواد الكيميائية أساسا من هذا التحسن.
لكن ضعف فعالية الاستثمار بالنظر إلى الجهد المبذول يعود بإلحاح كل سنة حتى أصبح أمرا مؤرقا. فالمغرب يستثمر حوالي 30 % من الناتج الداخلي الخام، لكن النتائج المحققة تبدو محدودة وأقل بكثير من نتائج بلدان أخرى مماثلة تبذل نفس المجهود أو أقل منه.
فالاقتصادات المماثلة التي حافظت على نفس مستوى الاستثمار على مدى عدة سنوات، ضاعفت من ناتجها المحلي الإجمالي، لتسجل ما يقارب الرقمين في كل سنة. لكن المغرب، ورغم الجهد الاستثماري، ما يزال بعيدا عن مثل هذه الأرقام.
فالاستثمار العمومي هو القاعدة، وفي سنة 2017، التزمت الدولة باستثمار 67 مليار درهم، وينضاف إلى هذا المبلغ استثمار حوالي 123 مليار درهم من طرف المؤسسات العمومية. لكن المعايير الاقتصادية ليست هي العامل الوحيد المؤثر في القرارات الاستثمارية للدولة. بل هناك أيضا اعتبارات اجتماعية. وهو ما قد يؤثر شيئا ما في نوعية الاستثمار ونتيجته.
لكن ما زالت هناك حاجة إلى مزيد من الجهد النوعي لتوجيه رؤوس الأموال نحو الاستثمار الأكثر إنتاجية، وخصوصا منها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع تحفيز القطاع الخاص.
كما يتعين الحرص على تحريك السلسلة النوعية من خلال إنتاج القيمة بنقل التكنولوجيا والاستفادة من تجربة المؤسسات الصناعية الكبرى كرونو وبوينغ وبومبارديي. مما يساعد على تقوية وتعزيز النسيج الصناعي الوطني.
فهل لكم، سيدي الوزير، أن تفيدونا في هذا الموضوع، بتنويرنا حول ما تنوون القيام به للتحفيز على الاستثمار المنتج والخلاق ؟

وتقبلوا أسمى التقدير والاحترام
إمضاء :
عبد اللطيف اعمو,عدي الشجيري